



## أحال إلى مجلس الأمة تقريره الدوري «كل 3 أشهر» عن الحالة المالية للدولة «المحاسبة»: اعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل وهيمنة الحكومة على القطاعات الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص في التنمية من أسباب اختلالات الميزانية

المركز المالي للاحتياطي العام للدولة واحتياطي الإيجال القادمة، وذلك بعد الانتهاء من إعداد الحساب الختامي للدولة والهيئات الملحقة والمستقلة لتحديد مقدار الفائض أو العجز في الميزانية العامة للدولة من جهة واحتساب قيمة المستقطع من الإيرادات العامة للدولة المحولة إلى حساب احتياطي الإيجال القادمة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي تضمنها هذا التقرير ذات أهمية خاصة وتتسم بالسرعة.

ليكون عن سنة مالية كاملة وبالتالي يعطي انعكاساً عن نتائج استثمارات سنة مالية وليس ستة أشهر واستبدال مدة ثلاثين يوماً المقررة لتقديم البيان بثلاثة أشهر حتى تتمكن هذه الجهات من تقديم بيان مدقق، ذلك أن مدة الثلاثين يوماً قصيرة نسبياً. خامساً: يؤكد الديوان أن فترة الثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية التي حدها التكليف غير كافية لإعداد التقرير حيث أن الهيئة العامة للاستثمار تحتاج فترة زمنية كافية لإعداد حساباتها واستخراج

المؤسسات المالية الأخرى لما لذلك من تأثير جوهري على نتائج أعمالها ومركزها المالي. رابعاً: ضرورة تعديل المواعيد المقررة لتقديم بيان الاموال المستثمرة إلى الوزير المختص المنصوص عليها في المادة رقم 7 من القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة ليكون اعتباراً من تاريخ نهاية السنة المالية مما يسهل عمل الجهات المشار إليها في المادة الثانية وعند اعتمادها للسياسات المحاسبية للاحتياطي العام والاحتياطي الإيجال القادمة لتحقيق الشفافية لهذه الاحتياطات باعتبارها صندوقاً سيادياً وكذلك إلزام

حالي ارتفاع وانخفاض اسعار النفط واستخدام الاسلوب الإمثل لضمان المحافظة على المال العام. ثالثاً: وأسوة لما هو متبع عالمياً وبما يتناسب مع المكانة المالية والاقتصادية المرموقة لدولة الكويت، يرى ديوان المحاسبة ضرورة إلزام الهيئة العامة للاستثمار بتبني معايير التقارير المالية الدولية عند اعتمادها للسياسات المحاسبية للاحتياطي العام والاحتياطي الإيجال القادمة لتحقيق الشفافية لهذه الاحتياطات باعتبارها صندوقاً سيادياً وكذلك إلزام

للدخل وهيمنة الحكومة على القطاعات الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة. ثانياً: ونتيجة لذلك قامت الحكومة بالإقتراض بإصدار سندات دين عالمية بالدولار الأميركي استحقاق خمس وعشر سنوات بهدف سد عجز الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية طويلة الأجل تأخذ بالاعتبار السياسات المالية للدولة والإصلاحات التي من المفترض إجراؤها للتعامل مع العجزات المستقبلية المتوقعة في الموازنة العامة للدولة ووضع حلول

أولاً: في ضوء ما أظهره الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2016/2017 من عجز بلغ مقداره 5,918 مليارات دينار مقارنة بعجز عن السنة المالية 2015/2016 مقداره 5,975 مليارات دينار كويتي نتيجة التراجع الواضح لأسعار النفط الخام، فإن ديوان المحاسبة يؤكد على أن تقوم الحكومة بتحمل مسؤوليتها في وقفة جادة في الإصلاح الهيكلي للمالية العامة وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتمثلة في اعتماد الدولة على مصدر وحيد

في 24/11/1996 لتزويد المجلس بتقرير دوري خلال ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء كل سنة مالية عن الحالة المالية للدولة. ونأمل أن يكون ما تضمنه التقرير من بيانات وتحليلات مالية وملاحظات وتوصيات محققاً للغاية المرجوة من الرقابة على الاستثمارات، كما تؤكد في هذا الصدد على ما تبدي للديوان من موضوعات في غاية الأهمية تستدعي من مجلسكم الموقر دراستها لتحقيق الهدف المنشود من هذا التقرير وهي على النحو التالي:

تلقى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رسالة من رئيس ديوان المحاسبة بالإبانية عادل الصرعاوي وزعت مع جدول أعمال جلسة المجلس المقررة الثلاثاء المقبل 9 الجاري تعلق بتقرير ديوان المحاسبة عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2016/2017، وجاءت الرسالة كالتالي: أقدم لسعادتك تقرير ديوان المحاسبة عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2016/2017 وذلك بموجب التكلفة الصادر من مجلسكم الموقر بموجب كتاب رئاسة المجلس رقم (14/1/2012)

## عسكر: لجنة لبحث ملفات القروض الممنوحة للمواطنين



مجد المطيري

### المطيري يقترح فتح طريق المقوع المؤدي إلى الدائري السابع لتخفيف الازدحام

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: نظراً لتنفيذ الأعمال لوزارة الأشغال على الدائري السابع وذلك بسبب عمل مشروع الجسر، وتخفيفاً للازدحام المروري على الطرقات والشوارع الرئيسية في الكويت وإيجاد بدائل أخرى. وطلب المطيري في اقتراحه بفتح طريق المقوع المؤدي إلى طريق الدائري السابع لتخفيف الازدحام.

## تعميق أواصر المحبة بين أبناء دول الخليج الجيران لإنشاء جامعة مجلس التعاون للتخصصات النادرة



د.عبدالرحمن الجبران

أكد النائب السابق د.عبدالرحمن الجبران مطالبته بإنشاء جامعة مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أهداف العلييا وترتبط أهداف التنمية ربطاً موضوعياً بين الدول وصولاً للتكامل الاقتصادي. وأضاف الجبران في تصريح صحافي أن من أهم مهام هذه الجامعة التي نجدد مطالبتنا بها، الأخذ بعين الاعتبار التخصصات النادرة والمطلوبة وتأهيل مخرجات التعليم بدول

المجلس بالصورة الأفضل، واختيار الكفاءات وتعزيز قدراتهم، وإيجاد فرص عمل جديدة لمشاريع البنية التحتية الكبرى. ورأى أن من شأن الجامعة تعميق أواصر المحبة بين أبناء دول الخليج وتلمس الاحتياجات المحلية والمستقبلية ورسم رؤية اقتصادية موحدة للوصول إلى الاكتفاء النوعي والذاتي وتقليل الاعتماد على الآخرين، وتبادل الخبرات.

عام 1998 حتى عام 2016. كما نصت المادة 2 على تشكيل اللجنة بحيث يرأسها أحد قضاة محكمة الاستئناف وينوب عنه ممثل وزارة المالية وبعضوية ممثلين عن بنك الكويت المركزي وجمعية المحاسبين الكويتي واتحاد مصارف الكويت واشترطت المادة أن يكونوا جميعاً كويتي الجنسية وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء. وحددت المادة 3 مهام اللجنة التي تختص ببحث وتحقيق ملفات القروض والتأكد من قانونية سعر الفائدة المحصل من هذه البنوك ولها في ذلك الاستعانة بأي شخص تراه مناسباً لذلك أو تشكيل لجان فرعية تعينها على تنفيذ مهامها ولها الانتقال من مقر البنوك والإطلاع على الكشوف اللازمة. ونصت المادة 4 على ضرورة قيام اللجنة بعد الانتهاء من عملها بإخطار البنوك المخالفة بما توصلت إليه في تقريرها

أو سند من القانون. وعلى رئيس مجلس الوزراء إحالة التقرير وما توصلت إليه اللجنة إلى وزير المالية ومحافظة البنك المركزي للاطلاع على ما جاء بضمونه وتنفيذه واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة لرد المبالغ التي تم تحصيلها دون وجه حق إلى مستحقيها من المواطنين. مادة 6: مع عدم الإخلال بأي جزء آخر أشد منصوص عليه في القانون يوقع محافظ البنك المركزي على البنك المخالف الجزاءات المنصوص عليها بالقانون رقم 32 لسنة 1968 أمشأ إليه.

مادة 3: تقوم اللجنة ببحث وتحقيق ملفات القروض كافة الممنوحة للمواطنين خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2016، والتأكد من قانونية سعر الفائدة المحصل من البنوك على هذه القروض ولها في ذلك الاستعانة بأي شخص تراه مناسباً أو تشكيل لجان فرعية تعينها على تادية عملياً. وللجنة حق الانتقال إلى مقر البنوك والإطلاع على البيانات والكشوف والمعلومات الإحصائية التي تراها ضرورية لتنفيذ مهمتها.



عسكر العنزي

### تنظر اللجنة في الاعتراضات المقدمة إليها

### وتصدر قرارها النهائي الذي يصبح نافذاً ولا يجوز الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن عليه

### القضاء

### مادة 4: متى انتهت اللجنة من عملها فعليها إخطار البنوك المخالفة بتقريرها النهائي ولهذه البنوك حق الاعتراض عليه بكتاب مسبق يقدم إلى اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلامهم بالقرار. وتنتظر اللجنة في الاعتراضات المقدمة إليها وتصدر قرارها النهائي الذي يصبح نافذاً ولا يجوز الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن

### مادة 5: تقوم اللجنة فور صدور قرارها النهائي برفع تقريرها للعرض على رئيس مجلس الوزراء على أن يتضمن التقرير الآتي:

### 1- كشف بأسماء البنوك المخالفة والتي قامت بتحصيل سعر فائدة أعلى من المقرر قانوناً.

### 2- كشف بأسماء المواطنين المتضررين والمبالغ التي تم تحصيلها منهم دون وجه حق

### 3- كشف بأسماء البنوك المخالفة والتي قامت بتحصيل سعر فائدة أعلى من المقرر قانوناً.

### 4- كشف بأسماء المواطنين المتضررين والمبالغ التي تم تحصيلها منهم دون وجه حق

### 5- كشف بأسماء البنوك المخالفة والتي قامت بتحصيل سعر فائدة أعلى من المقرر قانوناً.

### 6- كشف بأسماء المواطنين المتضررين والمبالغ التي تم تحصيلها منهم دون وجه حق

## الشاهين للخرافي: ما وسائل ضمان حضور النائبين المحبوسين جلسات مجلس الأمة

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي عن الوسائل التي قامت بها الوزارة لضمان حضور النائبين المحبوسين د.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحريش جلسات مجلس الأمة.

ونص السؤال على ما يلي: لما كان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بحكم المادة الأولى المرسوم رقم 53 لسنة 1998 في شأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يختص بـ (إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين الحكومة وبين مجلس الأمة).



أسامة الشاهين

لما كان عضواً لمجلس الأمة د.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحريش في عهد السلطة التنفيذية - الحكومة - حالياً بالسجن المركزي بموجب حكم محكمة الاستئناف فيما عرف بقضية دخول مجلس الأمة.

مع رفضي - ونواب وقانونيين - تنفيذ إجراءات القبض على النائبين سالف الذكر، دون أخذ (إذن المجلس) المسبق قبل كل إجراء جزائي كما تطلبت المادة 111 من دستور الدولة وغيرها من نصوص ومبادئ الدستورية والقانونية والوطنية والديمقراطية حضور جلسات مجلس الأمة ولجانته قيماً بمهام تمثيل الأمة والتشريع للدولة والرقابة على الحكومة، لذا يرجى إفادتي بالتالي:

1 - ما (الوسائل) التي قمتن بها لضمان حضور النائبين سالف الذكر جلسات مجلس الأمة؟ وإخطارهما بالدعوات وجدول الأعمال.

2 - ما (الوسائل) التي قمتن بها لضمان حضور النائبين سالف الذكر اجتماعات لجان المجلس التي حظيا بعضويتها؟ وإخطارهما بالدعوات وجدول الأعمال.

## جمعية الدعية التعاونية

### إعلان فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وطلبات مراقبي الحسابات

بناء على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية تعلن جمعية الدعية التعاونية عن:

**أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2018**

اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2018/1/7 حتى يوم الخميس الموافق 2018/1/18 وذلك لمدة (10 أيام) عمل رسمي. يتم تقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أثناء الدوام الرسمي للجمعية من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 1 ظهراً ومن الساعة 5 مساءً حتى الساعة 8 مساءً فيما عدا يوم الخميس من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 3 عصرًا، وذلك لانتخاب عدد (5) أعضاء لمجلس الإدارة لعام 2018.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة على الأقل من تاريخ انتهاء السنة المالية في 2017/12/31م.  
2- أن يكون المرشح بالغاً من العمر (30) سنة ميلادية كاملة على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية 2017/12/31.  
3- أن يكون المرشح حاصلاً على مؤهل دراسي لا يقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة وتكون معتمدة من قبل الجهات المختصة في دولة الكويت.

المستندات المطلوبة للترشيح:

1- البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها. 2- عدد (3) صور شخصية. 3- الشهادة الحراسية الأصلية وصورة عنها. 4- إذن من جهة العمل (للعسكريين).

**ثانياً: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات لعام 2018**

فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي 2018، متضمنة قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية، وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2018/1/7 ولعدة (10 أيام) عمل رسمي تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس الموافق 2018/1/18 م.

**ثالثاً: تحديث بيانات المساهمين**  
على السادة أعضاء الجمعية العمومية الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة إدارة الجمعية لاستكمال ملفاتهم وإحضار صورة حديثة من البطاقة المدنية لإرفاقها بالملف.  
والله ولي التوفيق،،،،  
مجلس الادارة

## جمعية الأندلس والرقعي التعاونية Al-Andalus & Al-Reqie Co-Op. Society

### إعلان فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وطلبات مراقبي الحسابات لعام 2018/2017 م

بناءً على القرار الوزاري رقم (166) لسنة 2013 م بشأن النظام الأساسي للجمعيات التعاونية

**أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام (2018-2019)**

وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2018/1/7 لمدة (10) أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس الموافق 2018/1/18 م وذلك لانتخاب عدد (5) أعضاء جدد لمجلس الإدارة وذلك وفقاً للشروط التالية،

1- أن يكون المرشح بالغاً من العمر (30) سنة ميلادية كاملة على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية في 2017/12/31م.  
2- أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية في 2017/12/31م.  
3- أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي لا يقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة وتكون معتمدة من قبل الجهات المختصة في دولة الكويت.

المستندات المطلوبة للترشيح:

1- البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها. 2- عدد (2) صورة شخصية. 3- إذن من جهة العمل للعسكريين. 4- الشهادة الدراسية الأصلية وصورة عنها.

**ثانياً: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات:**

فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام 2018 م متضمنة قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2018/1/7 ولعدة (10) أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس الموافق 2018/1/18 م وذلك أثناء الدوام الرسمي من الساعة 8 صباحاً إلى الساعة 3 عصرًا.

**ملاحظة:** على أعضاء الجمعية العمومية ضرورة مراجعة الجمعية لاستكمال ملفاتهم وإحضار صورة من البطاقة المدنية الجديدة.

والله ولي التوفيق،،،،

مجلس الإدارة